UK - London - Executive Office

بيان عن انتهاكات النظام الدكتاتوري الإرتري لحقوق الإنسان في إرتريا المقدم للدورة 35 لمجلس حقوق الإنسان يونيو 2017 - جنيف

السيد / رئيس مجلس حقوق الإنسان

السيدات والسادة ممثلي الدول والهيئات والمنظمات الحقوقية والمدنية

السيدات والسادة أعضاء مفوضية تقصي الحقائق لانتهاكات حقوق الإنسان في إرتريا

السيدات والسادة الحضور

لقد عمد النظام الدكتاتوري الإرتري منذ اعتلاءه لسدة الحكم منذ 25 عاما على معاداة حقوق الإنسان بشكلها العام على انتهاكات حقوق المرتري بشكل خاص والتي بشكل موجز أهمها تمثلت في:

- . حملات الاعتقالات التي ابتدأت منذ التحرير ووصول النظام للسلطة في 1991 م، تلتها الاعتقالات الجماعية ضد مدرسي الممارس الأهلية الذين تم اعتقالهم في العام 1994 م، وذلك بهدف منع وعزل ثقافات التعدد الإرتري وفرض هيمنة ثقافية أحادية، والذي مازال مصيرهم مجهول حتى اليوم.
- استمرار حملات الاعتقالات المنظمة خارج دائرة القانون في ظروف انسانية بالغة السوء، طالت كل سجناء الرأي والضمير من منتقدي سياسات النظام.
 - التجاوز ات الصارخة من اعتقالات وتعذيب وقتل وتهجير وتطهير عرقي.
- ما تتعرض له المرأة من استغلال مزدوج من خلال مشروع التجنيد الإجباري والتشغيل في الأعمال الشاقة، والاغتصاب، وشتى صنوف الاضطهاد والتعذيب الذي يتعارض مع طبيعتها الأنثوية ودورها في المجتمع
- موجات الهجرة البشرية الكبيرة خاصة من فئة الشباب نتيجة لفرض نظام الخدمة الإلزامية الغير محددة الأجل وتعرضهم لتجارة الأعضاء البشرية، حتى أصبح الإنسان الإرترى الهدف الأول عالمياً لعصابات الإتجار بالأعضاء.
- معاداة النظام لحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والثقافية ومصادرة كافة الحقوق والحريات الأساسية لمكونات الشعب الإرترى.
- مصادرة الأراضي والممتلكات خاصة في المنخفضات الإرترية ضمن سياسة التغيير الديموغرافي، التي تجرمها كل القوانين والأعراف الدولية على غرار المادة 19 من ميثاق الاتحاد الأفريقي التي تجرم الاستيلاء على ممتلكات الغير، علما بأن النظام الإرتري هو أحد الموقعين عليه بحكم عضويته في الاتحاد الافريقي.

أهم الانتهاكات التي حدثت في الأشهر القليلة المنصرمة منذ اكتوبر 2016:

• تهجير سكان كل من مدينة: تسني، وكركبت، وأرافلي، ومدينة حقات التي تم تدمير مساكن مواطنيها دون مبررات ومسوغات قانونية تكفل حق التعويض المادي وتوفير مساكن بديلة.

UK - London - Executive Office

- القمع الغير قانوني ضد المظاهرات السلمية وآخرها مظاهرة لنساء المنخفضات الشرقية بمنطقة (بَدَّه) في إقليم العفر بدنكاليا في شهر نوفمبر 2016، والاعتداء الجسدي عليهن بشكل غير انساني.
 - القصف الذي تعرض له الصيادين من أبناء العفر في البحر الاحمر في مايو 2017.

السيد الرئيس:

إن النظام الدكتاتوري الإرتري لم يلتزم بأي من القرارات الدولية التي صدرت بحقه والتي كان آخرها التوصيات التي جاءت في تقرير مفوضية تقصي الحقائق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الإرتري. ومن جملة هذه الانتهاكات التي مازالت مستمرة:

- استمرار عملية التجييش وفرض نظام الخدمة الإلزامية الإجباري الغير محدد الأجل وتزايدها بشكل كبير
 - استمرار اعمال السخرة في تشغيل الشباب بدون أجر مدفوع وفي ظروف صحية غير ملائمة.

<mark>لذا</mark> نتقدم بمرافعتنا هذه مطالبين مجلس حقوق الإنسان والمجتمع الدولي بإدانة النظام الدكتاتوري الإرتري وتقديمه للعدالة الدولية لارتكابه للانتهاكات التالية:

- 1- التعدى والحجر على الثقافات الخاصة.
 - 2- الاعتقال خارج طائلة القانون.
- 3- عدم تقديم السجناء لمحاكمات عادلة.
- 4- الاعتداء والقتل والتعذيب والإخفاء القسري.
- 5- نزع الاراضي والاستيلاء على ممتلكات المواطنين.

كما نؤكد دعمنا وتأييدنا لكل ما جاء في تقرير مفوضية تقصي الحقائق بخصوص حقوق الإنسان في إرتريا، ونثمن عاليا الجهود التي بذلت من قبل المفوضية خاصة المقررة الخاصة للأمم المتحدة شيلا كيثاروث وفريق العمل.

ونطالب بالتجديد لمفوضية تقصي الحقائق بمنحها تفويضا لمدة عام آخر لمتابعة مهمتها في التقصي حول استمرار النظام في انتهاكاته وجرائمه ضد حقوق الإنسان الإرتري.

مع خالص الشكر والتقدير

رابطة أبناء المنخفضات الإرترية - المكتب التنفيذي 2017/06/14